مجلس التعاون

"الدار العقارية" تطلق مركزا للتسوق في الرويس بتكلفة قدرها 500 مليون درهم

أبوظبي / وام :

أعلنت شركة الدار العقارية إطلاق مشروع مركز تسوق حديث في مدينة الرويس الصناعية وذلك بهدف تلبية احتياجات السكان في منطقة الرويس بكلفة إستثمارية تبلغ / 500 / مليون درهم ومن المقرر ان يكتمل العمل به عام 2010 .

وقال أحمد على الصايغ رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية فى مؤتمر صحفي عقده اليوم للاعلان عن المشروع ان مركز الرويس للتسوق سيخدم العائلات المقيمة في منطقة الرويس بالإضافة إلى حوالي 33 ألف شخص يقيمون في المدن القريبة من الرويس كالمرفأ وجزيرة دلما والغياثي والغويفات والسلع.

من جانبه اكد رونالد ستيفن باروت الرئيس التنفيذي لشركة الدار العقارية حرص الشركة على أن تستجيب مشاريعها التطويرية لاحتياجات وتطلعات المستفيدين منها ..مشيرا الى ان المركز سيضم أكبر سوبرماركت في منطقة الرويس .. كما تبلغ مساحة المباني في مركز التسوق أكثر من 40 الف متر مربع ويضم 99 محلا تجاريا بالإضافة إلى مطاعم ومقاهي ومركز ترفيهي للأطفال ومجمع "وارنر برذرز" لعرض الأفلام السينمائية .

ولفت الى انه نظرا لوقوع منطقة الرويس الصناعية على مقربة من الطريق الدولي السريع الذي يربط دولة الإمارات بالمملكة العربية السعودية وقطر فان مركز الرويس للتسوق سيتيح للمسافرين عبر هذا الطريق التمتع بما يتوفر به من مرافق وخدمات عالية الجودة .

الدار العقاريةتطلق مركزا للتسوقفي الرويس

أضواء

هيئة الأمر بالمعروف... النسخة الكويتية

حادثة وقعت منذ عدة أعوام، تستحق أن نذكّر بها بعض «المتحمسين» لما يسمى بلجنة الظواهر السلبية الدخيلة، ونتفكر معهم بأحداثها، علّنا نأخذ العبرة منها، خصوصا ونحن نعيش هذه الأيام، محاولات مسعورة من البعض لكتم أنفاس الناس وفرض الرقابة والوصاية عليهم، ممن يفترض بهم الدفاع عن حقوق الناس وحرياتهم، وكل ذلك باسم المحافظة على الأخلاق والعادات والتقاليد الموروثة، ومن أجل عيون نجمة هذا الموسم وكل موسم، السيدة الفاضلة «ثوابت»، وأختها الكريمة الآنسة «ضوابط»!

حمد نايف العنزي

فقبل عدة أعوام نشب حريق في مدرسة للبنات في مكة المكرمة في السعودية، مات على إثره 15 فتاة فيما أصيبت 50 أخريات، وكان من الممكن حينها إنقاذ هؤلاء الفتيات اللواتي تدافعن للهروب من الحريق، لولا تصدي رجال «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لمحاولاتهن، فقد أغلقوا الأبواب في وجوههن، ومنعوا رجال الإطفاء من إخراج التلميذات من المدرسة، وذلك لأنهن لم يكن يرتدين الحجاب الشرعي!

وقد قال حينها بعض من شهدوا الحادثة، إنهم رأوا ثلاثة مطاوعة «عباقرة» من «اللي يحبهم القلب» يضربون الفتيات، لمنعهن من مغادرة المدرسة التي تلتهمها النيران لأنهن لم يكنّ يرتدين العباءة، كما منعوا الرجال الذين هبوا للمساعدة من إنقاذ التلميذات، وحذروهم من أن لمس الفتيات يعتبر ذنبا عظيما!

من المؤكد أن «اجتهاد» رجال الهيئة كان «كارثيا»، وقد أثارت هذه الحادثة غضب المجتمع السعودي إلى أقصى حد، وجعلته يتساءل عن الجدوى من وجود هيئة كهذه لا يفهم أفرادها «الجهلة» ما المقصود بـ«المعروف» و«المنكر»، فقد رأوا في ترك الفتيات يحترقن معروفا، وفي إنقاذهن من رجال من غير محارمهن منكرا، قمة الوعي والفهم والإدراك والذكاء الواضح الذي لا يحتاج إلى دليل!

وقد تم الآن الحد كثيرا من صلاحيات هذه الهيئة في المملكة، وأصبح زوالها تدريجيا مسألة وقت، إلا أن هذا الأمر لم يمنع نواب التيار الديني من الإعجاب للغاية بهذا النموذج «الممتاز» من الهيئات، ولذلك، «ولأنهم يحبونّا موت»، فقد أنشؤوا لنا لجنة «الظواهر السلبية الدخيلة»، لتشكل خطوة أولى نحو إنشاء «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»!

وهذه التسمية اللطيفة التي أطلقها الإخوة الإسلاميون على لجنتهم «الدخيلة»، ضبابية المعنى وتحمل ألف تأويل، فما يرونه هم ظاهرة سلبية ودخيلة، نراه نحن ظاهرة إيجابية وتطوراً طبيعياً تفرضه الظروف والاختلاط بالثقافات الأخرى، فهناك اختلاف واضح في الرؤية بيننا وبينهم، وسنكون مجانين إن سلّمنا لهم الأمر، ورضينا بوجود لجنتهم هذه، لأننا نكون حينها قد سلّمنا رقابنا لسيوف رغباتهم وأهوائهم ومزاجيتهم!

هناك سؤال محير يفرض نفسه هو: من خوّل بعض الإخوة النواب «الكاملين والكامل الله» أن يراقبوا سلوكيات الناس؟ وماذا يلبسون؟ وكيف يتصرفون؟ فعلى حد علمي أن دورهم الرقابي مقتصر على عمل الحكومة وتقييم أدائها، لا مراقبة سلوكيات الناس وتقويم أخلاقهم، ثم بأي حق هم يفعلون ذلك؟ وبماذا يتفوقون علينا؟ ويتميزون عنا؟!

هم مسلمون ونحن مسلمون، هم يصلون ونحن نصلي، هم يصومون ونحن نصوم، يزورون بيت الله وكذلك نفعل، يزكون ويتصدقون ونحن مثلهم وربما أكثر، ونحن جميعا نحب ديننا ورسولنا، وقد أحسن أهلنا تربيتنا كما فعل أهلوهم!

فبماذا يختلفون عنا بالله عليكم، بلحية طويلة ودشداشة قصيرة؟! أهذه هي الميزة العظيمة التي جعلتهم أوصياء على الناس، ورقباء على سلوكياتهم، هل هناك دراسة علمية حديثة تثبت أن الإنسان الملتحي، أكثر ذكاءً وعلماً وخلقاً ممن يحلق لحيته؟ وهل هذه اللحية «تسند» الأفكار مثلا، فتصبح أوضح وأفضل وأقرب إلى الصواب؟ وهل لها دور في طهارة النفس ونقاء الأخلاق وحسن السلوك؟ وهل راقب الإخوان أخلاقهم وراجعوا سلوكياتهم، فوجدوا أنها أفضل من أخلاقيات وسلوكيات باقي المواطنين، ففكروا بإنشاء لجنة كهذه ترفع الناس إلى مستواهم؟!

إن كان هناك من ظاهرة دخيلة على المجتمع فهي هذه اللجنة العجيبة الغريبة، وإذا كان هناك من سلبية واضحة وضوح الشمس، فهي هذه الرقابة على الناس والوصاية عليهم، فلجنة من هذا النوع لن تجعل من الطالح صالحا، لكنها ستزيد من زيفه الأخلاقي، وتعلمه كيف يرائي وينافق ويكذب، ليعيش في مجتمع لا يهمه سوى أن تكون في «الظاهر» تقياً وفاضلاً وورعاً، وما عدا ذلك فأنت حر شريطة ألا يراك أحد!

تذكروا فقط حادثة المدرسة وطالباتها اللواتي احترقن، لتعرفوا إلى أي مستوى من الجهل يريد أن يسير بنا القوم!

عن/ صحيفة "الجريدة" الكويتية

دول الخليج تملكت بـ 83 بليون دولار حصصاً في مؤسسات وشركات عالمية

ابوظبي / متابعات:

ارتفعت حصيلة الحصص التي تملكتها دول مجلس التعاون الخليجي في مؤسسات حول العالم خلال العام الماضي، إلى أكثر من 83 بليون دولار تشكل نحو نصف الصفقات العالمية (48.8 في المئة) والمقدرة بـ 170 بليوناً. فيما استحوذت الصين والهند معاً على حصص بـ 55 بليوناً. وحضّت دراسة إماراتية دول مجلس التعاون، على الاستفادة من عمليات الاستحواذ على حصص في رؤس أموال المؤسسات العالمية، من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب الأيدي العاملة الخليجية.

وأفادت الدراسة، التي أصدرها مصرف الإمارات الصناعي، أن مع استمرار ارتفاع أسعار النفط على مدى السنوات الثلاث الماضية وبلوغها أرقاماً قياسية بتجاوزها 139 دولاراً للبرميل، يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة أفرزت مستجدات أعادت اصطفاف القوى الاقتصادية الفاعلة في العالم. ويشهد العالم، إلى ارتفاع الأسعار والتضخم وأزمة الغذاء، عمليات تملك تتمثل أساساً في صفقات شراء ضخمة لمؤسسات عالمية عريقة، من دول مصدّرة للنفط توفّرت لديها سيولة كبيرة بفضل مضاعفة أسعار النفط، ومن قبل بلدان مثل الصين والهند اللتين حققتا معدلات نمو مرتفعة ومكاسب في تجارتهما الخارجية.

وأوضحت أن الصفقات الخليجية والصينية والهندية، تركزت في أوروبا والولايات المتحدة، وشملت قطاعات وأنشطة فاعلة تعرّض بعضها لصعوبات مالية بسبب أزمة الرهن العقاري، من ضمنها مؤسسات مالية ذات طابع عالمي، كما شملت القطاع الصناعي والاتصالات والمواصلات ومرافق البنية الأساسية وتجارة التجزئة. وأضافت: «نظراً إلى حجم السيولة الكبيرة المتوفرة لدى البلدان المصدّرة للنفط وبعض البلدان الناشئة الأخرى مثل سنغافورة والصين والهند، فإن ذلك يعتبر توجهاً صحيحاً يرمي إلى اقتناص فرص استثمارية جديدة تتيحها العولمة وانفتاح الأسواق وحرية انتقال السلع والخدمات، ما سيؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي والحصول على عوائد مجزية من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى تنمية اقتصادات البلدان الشارية وحصولها على تقنيات متطورة بفضل امتلاكها حصصاً في مؤسسات عالمية راقية».

وأشارت الدراسة إلى أن عمليات تملك البلدان النامية مؤسسات في البلدان الصناعية المتطورة، أثارت جدلاً واعتراضات غير مبررة، إما بادعاء المحافظة على الأمن القومي للبلدان الصناعية أو بحجة تعرض هذه المؤسسات للخطر في ظل المساهمات الأجنبية. وأوضحت أن على رغم هذه الاعتراضات، استمرت عمليات الشراء بمعدلات أكبر، مدعومة بالتغيرات الكبيرة في خريطة العالم الاقتصادية والظروف المستجدة التي جاءت بها العولمة، وازدياد احتياج العالم إلى مصادر طاقة، خصوصاً النفط والغاز الطبيعي، ما سيدفع أسعارها إلى مزيد من الارتفاع.

ولم تنحصر عمليات الاستحواذ، بحسب مضمون الدراسة، في البلدان الصناعية، بل شملت مرافق البنية التحتية والاتصالات في البلدان النامية أيضاً، بحيث أدى ضخ استثمارات جديدة في مؤسساتها، إلى تطوير الأخيرة وتزويدها بالتقنيات الحديثة وتوفير آلاف فرص العمل. واعتبرت صفقات الاستحواذ، عمليات تبادل للمصالح بين الأطراف كافة، فرضتها التغيرات الجذرية الجارية في العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤكدة أن محاولات عرقلتها ستضر بالاقتصاد العالمي، وتؤدي إلى تجميد مئات البلايين، في وقت تعاني مؤسسات عالمية مهمة، نقصاً في السيولة بسبب أزمة التسليف العقاري والتقلبات الناجمة عنها في أسواق المال العالمية.

وأكدت الدراسة، أن عمليات التملك والمساهمات في رؤوس أموال الشركات العالمية، قادت معظمها الصناديق السيادية عامي 2007 و2008، وأدت إلى إنقاذ شركات من انهيار محتّم، ما ساهم في التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية للأزمة العالمية على اقتصادات العالم. وأن إفرازات العولمة لن تتوقف عند هذا الحد إنما ستؤدي في العقدين المقبلين، إلى اصطفاف جديد للقوى الاقتصادية الفاعلة في العالم، ما يتطلب من كل البلدان، التعامل بموضوعية مع هذه المستجدات. فالبلدان الصناعية في الغرب لن تبقى وحدها مركز الثقل الاقتصادي، وهو المركز الذي ظلت تتربع على عرشه على مدى عقود، كما أن البلدان الناشئة كالصين والهند والبرازيل أصبحت تمثل مكانة بارزة ومتزايدة الأهمية في الاقتصاد العالمي.

وأوضحت أن البلدان المصدرة للنفط، بخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، استكملت تقريباً بنيتها الأساسية، وهي تتمتع حالياً ببنية متطورة تمكّنها من تنمية قطاعات اقتصادية، وأن ارتفاع عائدات النفط وفر لها قدرات استثمار هائلة تمكنها من لعب دور أساس في خريطة الاستثمارات العالمية.

لبنى القاسمي تبحث مع وزير الخارجية الأسترالي العلاقات الثنائية

ابوظبي / وام:

بحثت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية في أبوظبي مع معالي ستيفن سميث وزير الخارجية وعضو البرلمان الأسترالي علاقات التعاون الثنائية بين دولة الإمارات واستراليا .

ورحبت معالي الشيخة لبنى القاسمي في مستهل اللقاء بالوزير الأسترالي والوفد المرافق مؤكدة - أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين وضرورة تطويرها خاصة في المجالات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية.

وناقش الجانبان خلال اللقاء الذي حضره سعادة جيريمي برور سفير أستراليا لدى الدولة وأعضاء الوفد المرافق ..آخر التطورات في مفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وأستراليا والمواضيع والقضايا المدرجة فيها مؤكدين أهمية إتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين لتوسيع قاعدة التعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري بين دولة الإمارات وأستراليا.

وأشاد الجانبان خلال اللقاء بالمستوى المتقدم الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية في مختلف المجالات وخاصة السياسية والإقتصادية والتجارية والإستثمارية داعين إلى الإستفادة من الميزات التنافسية والنمو المميز الذي يحققه إقتصاد البلدين من أجل توسيع قاعدة التعاون المشترك في مختلف المجالات .

وقدمت معالي الشيخة لبنى القاسمي لوزير الخارجية الاسترالي عرضا عن التطورات الإقتصادية في دولة الإمارات ومستوى النمو المتقدم التي يسجله الإقتصاد الإماراتي والذي بلغ العام الماضي /7ر4/ بالمائة ليصل الناتج المحلي للدولة إلى / 698 / مليار درهم .. مشيرة إلى النمو السريع والمتميز الذي تسجله القطاعات غير النفطية التي وصلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 65 بالمائة .

ولفتت معاليها إلى خطط حكومة الإمارات وإستراتيجيها التنموية في مختلف القطاعات والمجالات بشكل يضمن إنسابية الأداء الاقتصادي وتحقيق النمو خلال السنوات القادمة .

وأكدت معاليها أن إنسابية الأداء الإقتصادي والقوانين المتطورة والفرص الإستثمارية الغنية القائمة وضعت الدولة في مقدمة دول المنطقة المستقطبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت حوالي / 19 / مليار دولار عام 2006 .

ودعت معاليها الشركات الأسترالية إلى الإستفادة من الميزات الإقتصادية والإستثمارية القائمة في دولة الإمارات لتوسيع قاعدة الإستثمارات وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين موضحة أن الإستثمار وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة في دولة الإمارات سيحقق للجانب الإسترالي ميزة التسويق في مختلف الدول العربية.

بدوره أعرب وزير الخارجية الإسترالي عن تقديره لمستوى العلاقات الثنائية المتطورة بين البلدين على كافة المستويات.. مؤكدا أهمية تطوير هذه العلاقات بشكل مستمر لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

وعقب اللقاء حضرت معالي الشيخة لبنى القاسمي ووزير الخارجية الاسترالي حفل إفطار بحضور رجال الأعمال الاستراليين وأعضاء الوفد المرافق.

ودعت معاليها رجال الأعمال الاستراليين إلى الإستفادة من الفرص القائمة في دولة الإمارات في مختلف القطاعات وإقامة مشاريع مشتركة تساهم في توسيع قاعدة التعاون المشترك بين البلدين .

بدورهم أشاد رجال الاعمال الاستراليين بالفرص الإستثمارية الغنية التي يوفرها إقتصاد الإمارات في مختلف المجالات مشيرين إلى أن المرحلة القادمة ستشهد مزيدا من المشاريع المشتركة بين البلدين .

جدير بالذكر أن العلاقات بين البلدين شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية حيث بلغ عدد الشركات الاسترالية المسجلة في وزارة الإقتصاد/ 15 / شركة وعدد الوكالات التجارية 53 وكالة وعدد العلامات التجارية 367 علامة تجارية فيما إزداد التبادل التجاري بين البلدين من /447ر2/ مليار درهم عام 2001 إلى /904ر3/ مليار درهم عام 2005.

برنامج للتحكيم التجاري والعقود بجدة 28 يونيو الجاري

الرياض / متابعات:

تنطلق في الثامن والعشرين من يونيو الجاري فعاليات أول برنامج لصياغة العقود والتحكيم التجاري والذي ينظمه مركز المور للتدريب بالتعاون مع المركز الدولي للتحكيم الافرو آسيوي تحت اشراف المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب الفني بجدة خلال الفترة من 28 - 30 يونيو الجاري ويستمر ثلاثة أيام.

وقال رئيس اللجنة العلمية المنظمة للبرنامج عضو مركز التحكيم الدولي بمجلس التعاون الخليجي والمحكم المعتمد لدى وزارة العدل الدكتور فهد بن مشبب آل خفير :// إن هذا البرنامج يستهدف أكثر من 1000 محامي ومستشار وباحث اضافة الى طلاب أقسام القانون في الجامعات السعودية ويهدف الى تعريف المشاركين بأهم العقود والأوراق القانونية //.

وأشار الى انه سيكون بمقدور المشاركين التعمق في الجوانب المختلفة لهذه العقود في ظل التطورات الهائلة في ثورة المعلومات والطفرة الالكترونية التي غيرت الكثير من أوجه المعاملات الدولية التجارية والقانونية وتنمية مهارات المشاركين في مجال إعداد صياغة عقود البيع والايجار والوكالة التجارية والمقاولات وعقود الشركات بمختلف انواعها اضافة الى تنمية المهارات القانونية والقضائية المتعلقة بعملية التحكيم والتعرف على أسس التحكيم كنظام قضائي خاص واهمية اتفاق التحكيم ومعرفة الإجراءات وآلية عمله في اصدار الاحكام النهائية.

ولفت الدكتور ال خفير الى ان البرنامج يتناول 6 محاور هامة من أهمها كيفية صياغة العقود والشروط الجوهرية في العقد والتزامات الطرفين وشرط التحكيم في العقود ومدى ملائمة التحكيم للعقود الادارية في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وصياغة عقد مقاولات وبه شرط تحكيم وانواع العقود وكيفية التفاوض في ابرام العقود وتعريف التحكيم ومميزاته وبيان الفرق بين التحكيم والوساطة والخبرة واتفاق التحكيم وكيفية صياغته وبيان الموضوعات التي لايجوز فيها وكذلك اجراءات التحكيم وكيفية تعين هيئة التحكيم والدفاع.

وبين ان البرنامج سوف يستضيف الامين العام لمركز التحكيم الأفرو آسيوي والمحكم الدولي وعضو معهد المحكمين الدوليين في لندن الدكتور المستشار احمد محمد شتا وهو موجه الى المحامين والمستشارين والقانونيين في القطاعين العام والخاص ومديري الشركات ورجال الاعمال والمقاولين والمحاسبين والخبراء في مجال المنازعات التجارية.

تأسيس شركتين مساهمتين كويتيتين برأسمال 6 ملايين دينار

الكويت

الكويت / كونا :

قالت جريدة (الكويت اليوم) الرسمية انه تم تأسيس شركتين مساهمتين كويتيتين برأسمال اجمالي 6 ملايين دينار كويتي .

وذكرت الجريدة في عددها الأخير أن الشركة الأولى هي مجموعة الجاز العقارية التي تأسست شركة مساهمة كويتية مقفلة برأسمال 5 ملايين دينار كويتي موزعة على 50 مليون سهم نقدي وقيمة كل سهم 100 فلس .

ومن أغراض هذه الشركة تملك العقارات والأراضي وبيعها وشراؤها وتطويرها لحساب الشركة في الكويت وخارجها وتملك أسهم وسندات الشركات العقارية وبيعها وشراؤها واعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بأنواعها كافة .

ومن أغراضها أيضا تملك الفنادق والنوادي الصحية والمرافق السياحية وادارتها وايجارها واستئجارها والقيام بأعمال الصيانة المتعلقة بالمباني وادارة الفنادق والنوادي والاستراحات والمنتزهات والحدائق والمطاعم وتشغيلها واستثمارها وايجارها .

ويمكن للشركة تنظيم المعارض العقارية الخاصة بمشاريعها واقامة المزادات العقارية وتملك الأسواق التجارية والمجمعات السكنية وادارتها والمساهمة المباشرة لوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية بنظام ال(بي.او.تي) .

كما يمكن للشركة الاشتراك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد يساعد تعاونها على تحقيق أغراضهم في الكويت أو خارجها ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها بحيث تباشر أعمالها في الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة .

أما الشركة الثانية فهي كويت مترو للنقل السريع التي تأسست شركة مساهمة كويتية مقفلة ايضا برأسمال يبلغ مليون دينار كويتي موزع على 10 ملايين سهم نقدي وقيمة كل سهم 100 فلس .

وأوضحت الجريدة أن من أغراض الشركة القيام بالبحوث والدراسات واصدار التقارير الخاصة بنشاط واعمال السكك الحديدية والقطار المعلق وقطار الانفاق والتعاون مع المكاتب الاستشارية المحلية والعالمية في هذا المجال .

ويمكن للشركة الدخول في مسابقات التشغيل والادارة والنقل ال(بي.او.تي) لمشاريع اعمال السكك الحديد والقطارات اضافة الى التنظيم والادارة والمشاركة في المعارض المحلية والدولية .

عُمان: افتتاح حلقة عمل حول استخدامات الطاقة وثاني أكسيد الكربون

مسقط / العمانية:

افتتح صباح أمس الاول تحت رعاية سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة والصناعة حلقة العمل البيئية حول " استخدامات الطاقة وثاني أكسيد الكربون "نحو تنمية بيئية مستدامة " التي تنظمها وزارة البيئة والشؤون المناخية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركة شل للتنمية عمان بفندق جراند حياة مسقط بمشاركة أكثر من 70 مشاركا من الجهات الحكومية بالسلطنة وهي وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة النفط والغاز ووزارة التجارة والصناعة وزارة الصحة وغرفة تجارة وصناعة عمان والهيئة العامة للكهرباء والمياه وجمعية البيئة العمانية بالإضافة إلى بعض شركات القطاع الخاص المعنية بصناعة النفط والغاز والطاقة بالسلطنة وذلك.

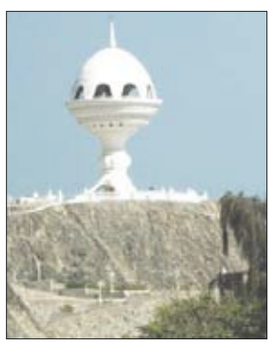
عمان

في بداية الافتتاح ألقى محمد بن عبدالله المحرمي مدير عام الشؤون البيئية بوزارة البيئة والشؤون المناخية كلمة أشار فيها إلى أن الطاقة تعتبر عنصراً هاما من عناصر تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية، حيث إنها تضطلع بدور هام في تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة في جميع دول العالم وقال : إن اعتماد العالم على الطاقة المستمدة من الكربون تتسبب في تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي مما نتج عنه الكثير من التغيرات المناخية وأضاف أن الحقائق العلمية أثبتت أن النظام المناخي لكوكب الأرض قد تغير بشكل كبير عما كان عليه قبل العصر الصناعي ، ويعزي هذا التغير إلى الأنشطة البشرية التي أدت إلى زيادة غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بسبب عمليات حرق الوقود الأحفوري حيث أثبتت الدلائل العلمية التي قام بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تسبب التغيرات المناخية في العديد من التأثيرات على مستوى العالم مثل زيادة المتوسط العالمي لدرجة الحرارة وانخفاض الغطاء الثلجي بنحو ٪10 منذ أواخر الستينات في مناطق خطوط العرض العليا والوسطى في نصف الكرة الشمالي ، وتناقصت الثلوج البحرية في المنطقة القطبية الشمالية بنسبة 10 - ٪15 ، إضافة إلى تغير مستوى هطول الأمطار وزيادته في بعض المناطق ونقصانه في مناطق أخرى من العالم كما أدت التغيرات المناخية أيضا إلى ارتفاع مستوى سطح البحر خلال المائة عام الماضية بحوالي 10 - 25 سم وزادت من مستوى الفيضانات والكوارث المتعلقة بالمناخ خلال الفترة الأخيرة. كما أنه تشير بعض النماذج التي تم وضعها عن مستقبل مناخ الأرض خلال المائة عام القادمة إلى وجود احتمال لزيادة درجة الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر بسبب زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن زيادة عدد السكان وزيادة معدل النمو الاقتصادي ووفرة الوقود الأحفوري.

وأكد المحرمي بأن جهود السلطنة تأتي متناغمة مع توجهات المجتمع الدولي في حل القضايا البيئية والحدّ من آثارها الضارة من خلال جملة من السياسات والإجراءات التي وضعتها وتحرص على تنفيذها بتوجيهات من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - والذي يحرص على أن تترافق الجهود المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع العناية المتواصلة بالبيئة وصون مواردها الطبيعية وانسجاما مع هذا النهج ، فقد تنبهت السلطنة إلى أهمية وضع إجراءات وسياسات في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة ، حيث تعمل السلطنة على تعزيز البنية الأساسية وتوجيه الاستثمارات لتنمية قطاع الطاقة وزيادة مقدار الطاقة الكهربائية ، وتنمية الاستثمارات المطلوبة في مجالي النفط والغاز والتي تمول برنامج استكشاف الغاز الطبيعي ، وتبني إستراتيجية نقل التكنولوجيا في مجال الطاقة ، وتطوير صناعات تعتمد على موارد محلية أهمها الصناعات المعتمدة على الغاز الطبيعي واستخدامه في المشاريع التنموية الصناعية ومحطات الطاقة ومحطات تحلية المياه مع تنويع استخدام مصادر الطاقة الأخرى.

وأشار إلى أن السلطنة تعمل على تغيير نمط الاستهلاك من الخشب والكيروسين إلى استخدام غاز البترول السائل ، وذلك إلى جانب تشجيع إنتاج وقود البنزين الخالي من الرصاص، وإنتاج وقود الديزل المحتوي على نسبة ضئيلة من الكبريت واستخدامه في المشاريع التنموية كما تعمل السلطنة على تعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الربط الكهربائي وإنشاء مشاريع مشتركة في مجالات الطاقات المتجددة.

متفرقات

عُمان: بحث تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع فريق القدرات التجارية الأمريكي

مسقط / العمانية:

التقى سعادة احمد بن سليمان بن صالح الميمني وكيل وزارة التجارة والصناعة للشؤون الادارية والمالية وشؤون المناطق وسعادة المهندس احمد بن حسن الذيب وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة والصناعة وسعادة محسن بن خميس البلوشي مستشار الوزارة امس الاول كل على حدة مع فريق خبراء مشروع تنمية القدرات التجارية الامريكي الذي يزور السلطنة حاليا بهدف المساعدة في وضع استراتيجية شاملة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتم خلال اللقاءات بحث سبل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات بالسلطنة اضافة الى موضوع الاستفادة من خبرة الفريق في مجال تنمية القدرات التجارية والتعاون في مجال وضع الاستراتيجيات والسياسات التي تخدم هذه الشريحة من المؤسسات. حضر اللقاءات صلاح بن هلال المعولي مدير عام تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

افتتاح مؤتمر "إدماج النوع الاجتماعي" في البحرين

المنامة / وكالات:

افتتح المؤتمر الوطني بشأن إدماج النوع الاجتماعي في التنمية تحت شعار «شراكة عادلة بين المرأة والرجل في التنمية الوطنية »، وذلك تحت رعاية عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

ويهدف المؤتمر في الأساس الى التوعية والتعريف بمفهوم النوع الاجتماعي وكيفية التخطيط والتحليل لتنفيذ خطط وبرامج الوزارآت على أساس النوع الاجتماعي والمداخل المستخدمة لدمج المرأة في التنمية تمهيدا لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج وخطط الحكومة.

كما يهدف المؤتمر إلى مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في خلق وعي بالموضوع وبأهميته لتحقيق الانجاز الناجح لعملية تنمية المجتمع لرجاله ونسائه، ورفع قدرات المسئولين عن التخطيط وصنع السياسات بصفة عامة وتخطيط الموازنات بصفة خاصة بإكسابهم مهارات تضمين بعد النوع في النظم والهياكل والسياسات والبرامج والمشروعات والموازنات وكسب تأييد ومناصرة الشركاء المحتملين – محليين وإقليمين ودوليين – الذين يمكن أن يدعموا هذا البرنامج فنيا أو ماليا كما يمكن أن يصلوا به الى المستهدفين، بالإضافة تبادل خبرات مع آليات وطنية للمرأة خاضت تجربة إدماج النوع وذلك للتعرف على أهم الفرص وأكبر التحديات وللتعرف كذلك من خلال الدروس المستفادة على أهم عوامل نجاح وأهم أسباب فشل مثل هذا البرنامج بتعظيم الاولى وتجنب الثانية في عمل المجلس الأعلى للمرأة في الموضوع.

المنامه